

## السفارة الاردنية في تل أبيب تعلن عن تخصيص 65 مقعداً دراسياً لدرجة البكالوريوس لطلاب المجتمع العربي

أعلنت سفارة المملكة الأردنية الهاشمية في تل أبيب، منتصف الأسبوع، عن تخصيص (65) مقعداً دراسياً لدرجة البكالوريوس في تخصصات مختلفة للطلبة من المجتمع العربي في إسرائيل، بهدف توطيد علاقتهم بالأردن، وفتح مجال إضافي امامهم لإكمال دراستهم الجامعية وتعزيز الارتباط بثقافتهم العربية من خلال الأردن الذي يفتح أبوابه دائماً لإخوانه العرب في كل مكان. وبموجب هذه المكرمة الملكية السامية ستقوم السفارة بالإشراف على توزيع هذه المقاعد على أبناء المجتمع العربي بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في المملكة، إلى جانب المنح الملكية التي تم تخصيصها للأحزاب والحركات والطوائف العربية في إسرائيل. في هذا الصدد وتسهيلاً على الطلبة الأعداء ترجو السفارة بيان التعليمات والمعايير الخاصة بالتقدم لهذه المكرمة، ويقتصر التقديم لهذه المكرمة على حملة شهادات الفرعين العلمي والأدبي فقط (بجروت حديث بدون بونوس) ولغايات

الدراسة في الجامعات الحكومية، ان لا يكون الطالب ملتحقاً في إحدى الجامعات الأردنية الرسمية على البرنامج الدولي، علماً ان الحد الأدنى للمعدل للتقدم للتخصصات كما يلي:

أولاً: الطب البشري وطب الأسنان، أن لا يقل المعدل عن 85% في الفرع العلمي فقط. (ويحصل على المكرمة الطالب الحاصل على أعلى معدل من بين جميع المتقدمين في الفرع العلمي لمنحة الطب الوحيد ومن يليه لمقعد طب الأسنان).

ثانياً: الهندسة والصيدلة ان لا يقل المعدل عن 80% في الفرع العلمي فقط.

ثالثاً: العلوم الطبية المساندة وعلوم التأهيل ان لا يقل المعدل عن 75% في الفرع العلمي فقط.

رابعاً: تخصصات كليات التمريض، الحقوق، ان لا يقل المعدل عن 70% في الفرع العلمي والأدبي فقط.

خامساً: باقي التخصصات ان لا يقل المعدل عن 65% في الفرع العلمي أو الأدبي.

توجه الشيخ موفق طريف، الرئيس الروحي للطائفة الدرزية في البلاد، إلى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، مطالباً بتدخله في حل مشاكل القرى الدرزية. وشدد طريف على أن اللجنة التي قرر نتنياهو تشكيلها في أعقاب الاحتجاجات في قرى هضبة الجولان هي "ضريبة كلامية". وحذر طريف من أن "السلطات الإسرائيلية تلاحق الطائفة الدرزية"، وقال إن "على الدولة إجراء حساب للذات الحقيقي وعميق بشأن تعاملها مع أبناء الطائفة الدرزية في إسرائيل، ومن أنه في

## الشيخ موفق طريف في رسالة لنتنياهو: " بدون حل لأزمة البناء سيأخذ الاحتجاج وجهاً مختلفاً "



الشيخ موفق طريف

حال عدم وضع حلول فإنه من شأن الاحتجاجات أن تأخذ شكلاً آخر". وكتب طريف في رسالته إلى نتنياهو أنه "يبدو أن المسؤولين في الحكومة قرروا زيادة الإنفاذ الصارم، من خلال تجاهل مطلق للحاجة إلى تخطيط وتسوية. ولا يمكن أن تسكت الطائفة الدرزية إزاء هذا الوضع ولن تتمكن من الاستمرار بالوقوف جانباً فيما حقوق مدنية تتضرر ويداس عليها". وبعث طريف بنسخ من رسالته إلى عدد من الوزراء وإلى رئيس الشاباك ورئيس مجلس الأمن القومي.

توجه الشيخ موفق طريف، الرئيس الروحي للطائفة الدرزية في البلاد، إلى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، مطالباً بتدخله في حل مشاكل القرى الدرزية. وشدد طريف على أن اللجنة التي قرر نتنياهو تشكيلها في أعقاب الاحتجاجات في قرى هضبة الجولان هي "ضريبة كلامية". وحذر طريف من أن "السلطات الإسرائيلية تلاحق الطائفة الدرزية"، وقال إن "على الدولة إجراء حساب للذات الحقيقي وعميق بشأن تعاملها مع أبناء الطائفة الدرزية في إسرائيل، ومن أنه في

### دولة إسرائيل وزارة الطاقة والبنى التحتية

#### مناقشة علنية رقم 139/2023 لإجراء دورة مؤسسية "العقود والتعاقدات الخاصة بموظفي القطاع العام"

وزارة الطاقة والبنى التحتية، من خلال وحدة التدريب التابعة لقسم الموارد البشرية والإدارة، تدعو إلى قبول العروض لتنظيم وتنفيذ دورة "عقود وتعاقدات موظفي القطاع العام"، التي سيتم الاعتراف بها كمكافأة استكمال بحجم 100 ساعة، حيث سيشارك فيها نحو 35 من موظفي الوزارة.

1. سيريم الفائز بالمناقشة الذي سيتم الإعلان عنه اتفاق تعاقده مع الوزارة لفترة تصل إلى 6 أشهر.
2. الوزارة لا تلتزم بأي حجم كان من المشاركين، حيث سيتم تطبيق التعاقد حسب تقديرها الحصري.

تشمل مستندات المناقشة وصفاً مفصلاً للعمل المطلوب، الشروط للمشاركة في المناقشة، المعايير لاختيار العرض الفائز وكذلك نص الاتفاقية التي سوف يتم التوقيع عليها مع الفائز وشروط التعاقد. يمكن تحميل مستندات المناقشة من الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة الطاقة وعنوانه [www.energy.gov.il](http://www.energy.gov.il).

في كل حال حيث يوجد هناك تناقض بين نص هذا الإعلان وما جاء في مستندات الدعوة سيغلب نص مستندات الدعوة.

#### أسئلة واستفسارات

الموعد الأخير لتوجيه الأسئلة والاستيضاحات هو التاريخ الموافق **13.9.2023** عند الساعة **14:00** ظهرًا من خلال ملف WORD فقط، عبر البريد الإلكتروني الذي عنوانه: [QAmichrazim@energy.gov.il](mailto:QAmichrazim@energy.gov.il). حيث لن ترد الوزارة على الأسئلة التي تصلها بعد فوات الموعد الأخير. سوف يتم نشر تركيز الأسئلة والإجابات على موقع المشتريات الحكومية على شبكة الانترنت وعلى موقع الوزارة على شبكة الانترنت اعتباراً من التاريخ الموافق **14.9.2023** لتشكيل جزءاً لا يتجزأ من مستندات المناقشة وتكون ملزمة لجميع مقدمي العروض.

تحتفظ الوزارة لنفسها بالحق في الامتناع عن الرد على تحفظات معينة في حال وجدت أن الرد على التحفظ من شأنه إحباط أو المساس بإجراء المناقشة أو الغاية المقصودة منها.

#### طريقة تقديم العروض:

يجب إدخال مغلف الدعوة إلى صندوق المناقصات الموجود في مقر وزارة الطاقة الواقع في شارع بنك إسرائيل 7، أورشليم القدس، في الطابق مینوس 1 حتى موعد أقصاه **21.9.2023** عند الساعة **14:00** ظهرًا.

## إدانة زوج المرحومة سمر كلاساني من حيفا بقتلها: " طعنها 12 طعنة قبل يوم من خطوبة ابنتها "

### القاضية حين باراك: " جريمة القتل نفذت بقسوة "

قبل المحكمة المركزية في حيفا، أول أمس الأربعاء، موقف النيابة العامة بشكل كامل وأدانت متهمًا بجريمة القتل في ظروف مشددة. إذ أقدم المتهم على قتل زوجته



المرحومة سمر كلاساني

سمر كلاساني، بعد طعنها 12 طعنة. وأفاد المتحدث بلسان النيابة العامة في بيان وصلت نسخة عنه لصحيفة بانوراما: "قررت المحكمة بالإجماع أن المتهم قتل زوجته أم أطفاله الثلاثة بهدوء وتحت السيطرة، بعد اتخاذ قرار بالقتل، بقسوة خاصة، بسلاح بارد، أثناء طعنها 12 طعنة، داخل منزلها، وبتواجد ابنتها والدتها بالقرب من المنزل". القاضية حين باراك أوضحت أن "جريمة القتل نفذت بقسوة خاصة"، وعلقت: "يمكن إدراك المعاناة الإضافية والمروعة التي مرت بها المرحومة أثناء طعنها من شهادات جميع الجيران فيما يتعلق بصرخات واستنجا المرحومة من داخل شقتها... إذ كان المتهم على علم بوجود الابنة خارج باب الشقة، ووجود والدة المرحومة المسنة أيضاً خارج الشقة تصرخان لكي يتوقف عن إيذائها، وخاصة أن المرحومة أيضاً كانت تعرف وتسمع ابنتها والدتها تقفان بالخارج عند الباب المقفل عرفت وسمعت توصلات والدتها للمتهم بعدم قتلها".

## الملحق 2 | نص النداء للجمهور

نقل المعلومات إلى لجنة التفتيش الحكومية لفحص عمليات الشراء، تتبع وجمع المعلومات باستخدام الأدوات السيبرانية عن المواطنين وأصحاب الوظائف، والتي يتم تنفيذها من قبل هيئات إنفاذ وتطبيق القانون

وفقاً لقرار الحكومة الصادر بتاريخ 27.8.2023، والذي تقرر فيه إنشاء لجنة تفتيش حكومية لفحص عمليات الشراء، تتبع وجمع المعلومات بواسطة الأدوات السيبرانية عن المواطنين وأصحاب الوظائف، والتي يتم تنفيذها من قبل هيئات إنفاذ وتطبيق القانون (المشار إليها فيما يلي ب: اللجنة)، حيث تم تعيين لجنة التفتيش بتاريخ 28.8.2023 وعضوية كل من حضرة القاضي (المتقاعد) موشيه دروري، السيدة عينبال روبنشتاين والسيد شالوم بن حنان.

وبموجب القرار، يجب على اللجنة فحص سلوك هيئات الدولة ذات الصلة، في كل ما يتعلق بتنفيذ عمليات الشراء، التتبع والجمع باستخدام الأدوات السيبرانية عن المواطنين وأصحاب الوظائف، بما في ذلك استخدام عمليات التجسس. يطلب من لجنة التفتيش تحديد النتائج والاستنتاجات على كافة المستويات في هذا الشأن، فضلاً عن توصيات للمستقبل.

من أجل القيام بدورها، تدعو اللجنة الجمهور الواسع، بما في ذلك المنظمات والهيئات الخاصة أو العامة، إلى موافاة اللجنة بالمعلومات ذات الصلة والمقترحات التفصيلية المتعلقة بالمواضيع الخاضعة لسلطتها أي، حتى (10.10.2023).

يجب على المتقدمين الذين يرغبون في الإدلاء بشهادتهم أمام اللجنة أن يذكروا صراحة في طلبهم أنهم يرغبون في الإدلاء بشهادتهم أمام اللجنة، وأن يقدموا ملخص شهادتهم كتابياً بحلول التاريخ المذكور. يجب على مقدم الطلب الذي تقدم طلب إلى الهيئات المعتمدة أو الذي تتم مناقشة قضيته أمام المحكمة، مكتب المدعي العام للدولة، مراقب الدولة أو أي هيئة إنفاذ وتطبيق القانون، أن يرفق بطلبه توجهاته والتطرق الكامل لطلبات هذه الهيئات (بقدر ما وردت). إذا طلب الشخص عدم الكشف عن أمره الشخصي للجمهور، يجب عليه أن يذكر ذلك صراحة في طلبه المقدم إلى اللجنة وأسباب ذلك.

يجب إرسال الطلب وملخص الشهادة إلى عنوان البريد الإلكتروني [vaadat@roglot.gov](mailto:vaadat@roglot.gov)، أو إلى عنوان فرع البريد في بيت هكيرم ص.ب. 3211 حتى يوم (10.10.2023)، مع إرفاق الاسم الكامل لمقدم الطلب وتفاصيل الاتصال الكاملة (صندوق البريد الإلكتروني ورقم الهاتف أو الهاتف المحمول). صندوق البريد الإلكتروني غير مصنف، وبالتالي، لا يجوز إرفاق أي معلومات سرية أو مخفية به. لا تلتزم اللجنة النظر في الطلبات الواردة في وقت لاحق. لا تلتزم اللجنة استدعاء أي من المتقدمين، وستعمل حسب تقديرها فيما يتعلق بمتابعة معالجة طلباتهم. ولا ينتقص هذا من صلاحيات اللجنة في دعوة الشهود حسب تقديرها.